تبرئة أبي عمرو الداني القاري من الانتساب إلى المذهب الأشعري

الأستاذ عبد اللطيف منير
طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية عين الشق
جامعة الحسن الثاني
المغرب

ملخص:

إن العقائد من باب الغيب التي لا تدرك إلا بخبر من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه وسلم، أما العقل مهما حاول تعرف أمور الغيب فلن يحصل له إلا الوهم والخيال، فإدراكه قاصر لا يكمن أن يُحيط بالله تعالى ولا بباقي أمور الغيب. والداني من العلماء الذين أدركوا هذه الحقيقة فاكتفوا وبنوا عقائدهم على تصديق خبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم، ولم يُفرقوا بين متواتر وآحاد، ولم يتعرضوا لصفات الباري بتأويل ولا تكييف ولا تمثيل، بل آمنوا بها وأمرّوها كما جاءت مؤمنين بمعناها تاركين الخوض في كيفيتها ملتزمين مذهب السلف الصالح وأئمة الهدى مالك وأحمد والشافعي وغيرهم، ذامّين لعلم الكلام وأهل البدع والضلال، فاستحق بذلك أن يكون سلفي المعتقد، نقي الفطرة، سليم العقيدة.

مقدمة (أهمية البحث وإشكاليته وخطته):

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا، أمّا بعد:

فإن الحكم على الناس في عقائدهم ونسبتهم إلى مذهب عقائدي أو نفيه عنهم يحتاج إلى دليل، فكما لا تجوز نسبة فلان من الناس إلى مذهب إلا بدليل، كذلك لا يجوز تبرئته منه إلا بدليل. والدليل المعتبر يكون باستقراء كتبه لمعرفة مآخذه وأدلته وأصوله العقدية، لا الوقوف عند بعض الألفاظ أو الكلمات وتجريدها من سياقها ولحاقها متكلفين بذلك إلصاق المذهب الذي نريد، فالمذهب العقدي له أصول وأركان وقواعد يجب على معتنق المذهب أن يوافقها ويلتزمها ويعتز بها. فمن الظلم الشنيع أن نصف ونلحق بزيد من الناس مذهبا لا يرتضيه ولا يدين به، خصوصا إذا كان هذا الشخص علما من أعلام المسلمين، كأمثال أبي عمرو الداني العالم الرباني. فمن الدعوات المحدثة نسبة أبي عمرو الداني إلى المذهب الأشعري في بعض الندوات والمحاضرات، فكان لزاما درء هذه اللوثة عن هذا الإمام، ودفع هذه الفرية، وكشف اللثام عن هذه الأوهام، وتزييف هذا الباطل ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1].. وليكون الحكم عادلا كان لابد من الرجوع إلى كتب الشيخ وخاصة كتاب الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات وأرجوزته المنبّهة. فكانت الدراسة وفق الخطوات التالية:

تمهيد: أصول العقيدة السلفية والأشعرية.

المبحث الأول: مآخذ العقيدة عند أبي عمرو الداني.

المطلب الأول: دليل الفطرة.

المطلب الثاني: دليل الكتاب والسنة.

المطلب الثالث: التزامه مذهب السلف واعتزازه به.

المبحث الثاني: مذهب أبي عمرو الداني في التأويل والتفويض.

المطلب الأول: مذهب أبي عمرو الداني في التأويل.

المطلب الثاني: مذهب أبي عمرو الداني في التفويض.

المبحث الثالث: شبه واعتراضات وأجوبتها.

- المطلب الأول: موافقته لعقيدة الأشعرية في النظر اشتراطه تواتر الخبر وجوابه.
- الفرع الأول: موافقته لعقيدة الأشعرية في النظر وجوابه
- الفرع الثاني: موافقته لعقيدة الأشعرية في اشتراطه تواتر الخبر وجوابه
- المطلب الثاني: موافقته لعقيدة الأشعرية في تأويله لبعض الصفات والتفويض واصطلاحات المتكلمين وجوابه.
- الفرع الأول: موافقته لعقيدة الأشعرية في تأويله لبعض الصفات وجوابه
- الفرع الثاني: موافقته لعقيدة الأشعرية في التفويض وجوابه.
- الفرع الثالث: موافقته لعقيدة الأشعرية في استعماله لاصطلاحات المتكلمين وجوابه.
- ثم خاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

- **تمهيد: أصول العقيدة السلفية والأشعرية.**

إن للعقيدة السلفية أصولا ثلاثة: تقديم النقل على العقل مطلقا[2]، قبول خبر الآحاد في العقيدة، وجوب إجراء النصوص على ظواهرها وحقيقتها دون تأويل أو تفويض معنى. فمَن وافق هذه الأصول فهو السلفي. ويقابل هذه الأصول السلفية عند الأشاعرة ثلاثة أصول: تقديم العقل على النقل عند التعارض[3]، عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في باب العقيدة[4]، وجوب تأويل النقل أو تفويض المعنى ليتفق مع العقل[5]. فلا يكون الرجل أشعريا حتى يلتزم هذه الأصول، فما أصول الإمام الداني العقدية؟ وما مآخذه العقدية؟ وهل يقول بتقديم العقل على النقل عند التعارض؟ وهل يقبل أخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد؟ وما مذهبه في التأويل والتفويض؟

المبحث الأول: مآخذ العقيدة عند أبي عمرو الداني.

إن للناس مشارب يأخذون منها عقائدهم، وهذه المآخذ منها مآخذ سلفية: دليل الفطرة والكتاب والسنة، ومنها مآخذ خلفية: علم الكلام (العقل) والكشف والرؤى والمنامات. ومما تميز به أهل السنة أتباع السلف الصالح الاقتصار على دليل الفطرة والكتاب والسنة. وزاد الأشاعرة مأخذا آخر هو علم الكلام، وأما الكتاب والسنة فيستدلون به تبعا لا أصلا، ويشترطون تواتر الأخبار. أما الصوفية فلهم طريق مغاير في تقرير العقيدة ألا وهو الرؤى والمنامات والكشوفات فقد تواتر عنهم قولهم: "حدثني قلبي عن ربي". وأما أبو عمرو الداني المخصوص بالدراسة فهو على مذهب أهل السنة السلف الصالح لا يُجوّز لنفسه مجاوزة المآخذ السلفية حيث قال: "وهذا دين الأمة، وقول أهل السنة في هذه الصفات أن تمر كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد، **فمن تجاوز المروي فيها** وكيّف شيئاً منها ومثلها بشيء من جوارحنا وآلتنا فقد ضل واعتدى، وابتدع في الدين ما ليس منه، وخرق إجماع المسلمين، وفارق أئمة الدين"[6] فهو يرى أن الفطرة والشرع من كتاب وسنة كافيان ومُغنيان في معرفة الله تعالى مخالفا بذلك الأشاعرة والصوفية.

المطلب الأول: دليل الفطرة.

قال صاحب العين: "وفَطَر اللهُ الخَلْق، أي: خَلَقَهم، وابتدأَ صَنْعة الأشياء، وهو فاطرُ السّماواتِ والأرض. والفِطرة: التي طُبِعَتْ عليها الخليقة من الدّين. فَطَرَهُمُ الله على معرفته بِرُبُوبيّته"[7].

ووافقه ابن قتيبة: "ومعنَى الفِطْرة: ابتداء الخلقة ومنه قول الله –عزَّ وجلَّ–: {فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} ... والفِطْرة عندنا، الإقْرار بالله والمعرفة به، لا الاسلام"[8].

والزمخشري: "وكل مولود يولد على الفطرة" أي على الجبلة القابلة لدين الحق"[9].

والقاضي عياض: "كل مَوْلُود يُولد على الْفطْرَة أَي خلقهمْ مستقيمين متهيئين لقبُول الْهِدَايَة"[10].

وقال البغوي في هذا الحديث: "وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ فِي مَبْدَأِ الْخِلْقَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ أَيْ عَلَى الْجِبِلَّةِ السَّلِيمَةِ وَالطَّبْعِ الْمُتَهَيِّئِ لِقَبُولِ الدِّينِ فَلَوْ تُرِكَ عَلَيْهَا لَاسْتَمَرَّ عَلَى لُزُومِهَا لِأَنَّ هذا الدين موجد حُسْنُهُ فِي الْعُقُولِ وَإِنَّمَا يَعْدِلُ عَنْهُ مَنْ يَعْدِلُ إِلَى غَيْرِهِ لآفة النُّشُوءِ وَالتَّقْلِيدِ فَلَوْ سَلِمَ مِنْ تِلْكَ الْآفَاتِ لَمْ يَعْتَقِدْ غَيْرَهُ، ثُمَّ يَتَمَثَّلُ بِأَوْلَادِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَاتِّبَاعِهِمْ لِآبَائِهِمْ وَالْمَيْلِ إِلَى أَدْيَانِهِمْ فيزلون بذلك عن الفطرة السليمة والحجة الْمُسْتَقِيمَة"[11].

وعرّفها عبد الرحمن بن يحي المعلمي: "الفطرة فأريد بها ما يعمّ الهداية الفطرية والشعور الفطري والقضايا التي يسميها أهل النظر ضروريات وبديهيات، والنظر العقليّ العادي وأعني به ما يتيسّر للأميين ونحوهم ممن لم يعرف علم الكلام ولا الفلسفة" ثم قال بعدها "وأما القضايا الضرورية والبديهية فقد اتفق علماء المعقول أنها رأس مال العقل، وأن النظر إنما يُرجى منه حصول المقصود ببنائه عليها وإسناده إليها"[12].

ومن هذه التعريفات يظهر لنا أن الفطرة هي تلك المعرفة الضرورية والنشأة الخلقية المؤهلة لقبول الحق في المعتقد والمعاملات والأخلاق. ففي في العقيدة هي التهيؤ لقبول توحيد الله وعبادته بما جُبل عليه الإنسان من الإقرار بربوبيته وكونه الخالف المالك المدبر. وفي المعاملات حب العدل والاحسان وبغض الظلم والإساءة، وفي الأخلاق خلق الصدق والأمانة والحياء ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن مما أدرك الناس من كلام النبوة: إذا لم تستحي فافعل ما شئت)[13].

فالفطرة إنما تُستعمل في تقرير وجود الله وأنه الخالق المدبر المالك المستحق للعبادة وحده، لا تتجاوز هذه المعرفة الضرورية ثم يأتي الشرع ليبيّن لنا صفات هذا الخالق وأسماءه وكيفية عبادته. أما النظر الكلامي فهو يتجاوز الفطرة والعقل العادي إلى البحث في صفات الخالق وبيان ما يجب له سبحانه وما يمتنع في حقه وما يجوز له كلّ هذا عقلا لا شرعا[14]، قال الداني منكرا هذا: " ولا تحمل صفات الله تعالى على العقول والمقاييس، ولا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه، أو أجمعت الأمة عليه"[15]. فبهذا البيان يتبين الفرق الشاسع بين النظر عند الداني (دليل الفطرة) والنظر الكلامي المثير للشكوك والشبهات فقط.

المطلب الثاني: دليل الكتاب والسنة.

إن الكتاب والسنة الصحيحة مصدران للعقيدة عند أبي عمرو الداني، فمتى أخبر الحق عن نفسه بوصف عن نفسه فيجب تصديقه وقبوله فهو سبحانه أعلم بنفسه، فخبره صادق كما وصفه أبو عمرو الداني عند الحديث عن استواء الله على عرشه فقال: "إنه سبحانه فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، ومستول على جميع خلقه، وبائن منهم بذاته، غير بائن بعلمه، بل علمه محيط بهم، يعلم سرهم وجهرهم، ويعلم ما يكسبون، على ما ورد به خبره الصادق، وكتابه الناطق"[16].

وأما السنة الصحيحة فلا يرد أبو عمرو الصفات الواردة في سنة النبي صلى الله عليه وسلم سواء الآحاد منها والمتواتر، ولا يشترط التواتر في تقرير العقائد كما نصّ على ذلك في وافيته: " ومن قولهم: إنّ مِن تمام السنة وكمالها قبول خبر الواحد، والاستمساك به، والعمل بموجبه من الصحابة من الرجال، والنساء، إذا حدّث به الثقة المعروف عن مثله إلى أن يتصل الإسناد بالصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك إذا لم يعارضه خبر مثله، ولا نسخه أثر، ولا اتفق الجميع على ترك استعماله"[17]، واستدل الداني بأخبار آحاد كثيرة في مسائل الاعتقاد في وافيته منها:

- ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا في الثلث الباقي من الليل، فيقول: «هل من داع يدعوني فأستجيب له، وهل من سائل يسألني فأعطيه، وهل من مستغفر يستغفرني فأغفر له[18]»
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:« ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض الفلاة، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة[19]»
- «ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله. ليس بينه وبينه ترجمان[20]»
- «إن الرجل ليمسي مؤمناً ويصبح كافراً، ويصبح كافراً ويمسي مؤمناً[21]»
- عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الله تعالى أسرى به على دابة يقال لها: البراق[22]»، والدواب لا تحمل الأرواح، وإنما تحمل الأجسام.
- عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أول شيء خلقه الله القلم ثم قال له: اكتب. قال: رب وما أكتب؟ فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم...»[23]
- قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الرؤيا من الله، والحلم من الشيطان))[24]
- وقال صلى الله عليه وسلم: «يخرج من النار من في قلبه مثقال من الإيمان، ونصف مثقال، وربع مثقال» حتى ذكر الخردلة والشعيرة.

المطلب الثالث: التزام أبي عمرو الداني مذهب السلف واعتزازه به.

إن أبي عمرو الداني من العلماء الملتزمين بمذهب السلف، حيث يرى مذهبهم إجماعا تحرُم مخالفته، بل يعدّ مخالفته ضلالا وانحرافا عن الصراط المستقيم، وابتداعا في الدين، قال رحمه الله بعدما أثبت نزول الله على طريقة السلف: "ونزوله تبارك وتعالى كيف شاء، بلا حد، ولا تكييف، ولا وصف بانتقال، ولا زوال" وبعدما نقل الخلاف " وقال بعض أصحابنا: ينزل أمره تبارك وتعالى" وردّه بالتفريق بين نزل وتنزّل ثم عقبه بقوله "وهذا دين الأمة، وقول أهل السنة في هذه الصفات أن تمر كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد، فمن تجاوز المروي فيها وكيّف شيئاً منها ومثّلها بشيء من جوارحنا وآلتنا فقد ضلّ واعتدى، وابتدع في الدين ما ليس منه، وخرق إجماع المسلمين، وفارق أئمة

الدين"[25]. وقال أيضا: "قال شيخنا أبو بكر محمد بن الطيب: قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو ضال مبتدع، وقائل بما لم يقل به أحد من سلف الأمة".

ومن الأئمة الذين يرى الداني الاقتداء بهم:

إذا رأيت المرء قد أحبا أئمة الدين وعنهم دبا

كمالك والليث والثوري وابن عيينة الفتى التقي

والفاضل المعروف بالأوزاعي ومثلهم من أهل الاتباع

كابن المبارك الجليل القدر والشافعي ذي التقى والبر

وعابد الرحمن وابن وهب وصحبهم أكرم بهم من صحب

والقاسم العالم بالإعراب والفقه والقرآن والآداب

وأحمد بن حنبل الإمام ونظرائهم من الأعلام[26]

فالإمام مالك نقل له في الوافية قولتين أساسيتين في العقيدة:

"قال مالك رحمه الله للذي سأله عن كيفية الاستواء: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"[27]، " قال مالك: الله في السماء، وعلمه في كل مكان"[28] والإمام أحمد قال في أرجوزته المنبّهة:

بل الذي أجمع أهل السنة ... عليه كابن حنبل ذي المحنة

ونظرائه من الأئمة ... ذوي التقى سرج هذه الأمة

وهذه عقيدته:

قال الإمام أحمد: "يضحك الله تعالى ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول، وتثبيت القرآن. وقد نص أحمد على القول بظاهر الأخبار من غير تشبيه ولا تأويل"[29]. عكس الأشاعرة الذين لا يعدّونه عالما معتبرا، ولا يرفعون به رأسا، بل تجد منهم اللمز والنبز لهذا الإمام ولأتباعه ووصفهم بالمشبهة والمجسمة[30].

فالداني عقد فصلا في أرجوزته وسمّاه (القول فيمن يُقتدى به ومَن يُترك قوله) وذكر رؤوس وأعلام أهل السنة والجماعة الذين يصفون الله بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله وأجروا تلك الصفات على ظاهرها دون تحريف ولا تعطيل ودون تكييف ولا تمثيل، ليُقتدى بهؤلاء الأعلام. وذكر أيضا رؤوس البدع والضلال فقال:

أهون بقول جهم الخسيس ... وواصل وبشر المريسي

ذي السخف والجهل وذي العناد ... ومعمر وابن أبي دؤاد

وابن عبيد شيخ الاعتزال ... وشارع البدع والضلال

والجاحظ القادح في الاسلام ... وجبت هذه الأمة النظام

والفاسق المعروف بالجبائي ... ونجله السفيه ذي الخناء

واللاحقي وأبي الهذيل ... مؤيد الزيغ بكل ويل

وذي العمى ضرار المرتاب ... وشبههم من أهل الارتياب

جميعهم قد غالط الجهالا ... وأظهر البدعة والضلال

- **المبحث الثاني: مذهب أبي عمرو الداني في التأويل والتفويض.**
- **المطلب الأول: مذهب أبي عمرو الداني في التأويل.**

التأويل لغة، قال أبو بكر الرازي: "تفسير ما يؤول إليه الشيء ... وآل: رجع"[31] ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[32] الذي أراد ما أراد إلا الله [33] وفي الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا لابن عباس فقال: **"اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل"**[34]. فالمعنى اللغوي يدل على التفسير والمراد والمقصود من الكلام.

وفي الاصطلاح عرفه الباجي: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله ومعنى ذلك أن يكون اللفظ يحتمل أمرين فزائدا إلا أنه في أحدهما أظهر في ذلك اللفظ إما لوضع أو استعمال أو عرف. فإذا ورد يجب حمله على ظاهره إلا أن يرد دليل يصرفه عن ذلك الظاهر إلى بعض ما يحتمله "[35].

هذا التأويل الصحيح المعتبر عند العلماء، بشروطه المعتبرة حيث يكون اللفظ مما يحتمل التأويل ويتعذر حمل اللفظ على الظاهر الراجح فينتقل إلى المؤول المرجوح. وقد ذكر هذه الشروط التلمساني: "إن تأويل الظاهر يفتقر إلى ثلاثة أمور. أحدها: كون اللفظ محتملا للمعنى الذي يصرف اللفظ إليه، وثانيها: كون ذلك المعنى مقصودا بدليل، وثالثها: رجحان ذلك الدليل على الأصل المقتضي للظاهر. فإن تعذّر بيان أحد هذه الأمور بطل التأويل"[36].

وعليه فعدم مراعاة هذه الشروط في التأويل يجعله باطلا مردودا.

وآيات الصفات مما لا تجتمع فيه شروط التأويل وآكدها تعذّر حمل اللفظ على الظاهر، بل إنها من الآيات المحكمات في المعنى، المتشابهة في الكيفية، لذلك وجب حملها على ظاهرها قال الداني: " وكل ما قاله الله تعالى، فعلى الحقيقة، لا على المجاز، إلا أن تتفق الأمة على أن شيئاً منه على المجاز كقوله تعالى: {واسأل القرية} يريد

أهلها. فأما قوله: {وكلم الله موسى تكليما}، وقوله: {وإذ قال ربك للملائكة} {وقلنا يا آدم} وشبه ذلك فعلى الحقيقة، لا على المجاز"[37]. فالداني لا يرى تأويل آيات الصفات مخالفا بذلك الأشاعرة.

- **المطلب الثاني: مذهب أبي عمرو الداني في التفويض.**

وللأشعري أن يقول مدافعا عن أشعرية الداني إن للأشاعرة طريقتان في العقيدة: التأويل والتفويض، فإذا لم يكن الداني مؤوّلا فهو مفوّض. نقول إن التفويض يطلق ويراد به معنيان: تفويض المعنى والكيف معا، وتفويض الكيف فقط، والسلف الصالح على مذهب تفويض الكيف دون المعنى عكس الأشاعرة الذين يفوضون المعنى والكيف[38] معا. ومما يدل أن أبا عمرو الداني على طريقة السلف في التفويض أمور منها:

1. استدلاله بقول مالك رحمه الله للذي سأله عن كيفية الاستواء: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وروى مقاتل بن حيان عن الضحاك في الآية قال: هو تعالى فوق عرشه، وعلمه معهم. قال مالك: الله في السماء، وعلمه في كل مكان"[39].

- فمالك ذكر أن الاستواء غير مجهول، ونفي الجهل لا يكون إلا في المعنى للاتفاق على أن الكيفية مجهولة.
- غضبه على السائل عن الكيفية وصفه بالمبتدع، فلو كان السؤال عن المعنى لما استحق هذا السائل هذا الإنكار الشنيع.

2. إثباته الكيفية للصفات دون البحث عنها قال أبو عمرو: " ونزوله تبارك وتعالى كيف شاء، بلا حد، ولا تكييف، ولا وصف بانتقال، ولا زوال[40]..." فالداني يثبت الكيفية للصفات كما يشاء ربّنا عكس الأشاعرة الذين ينكرون الكيفية أصلا وإن تستروا تحت مذهب التفويض لكنه تفويض يخالف ما عليه السلف. ومع إثبات الكيفية لا يُجيز لنفسه ولا لأحد أن يبحث في الكيفية وهو صريح قوله: "وهذا دين الأمة، وقول أهل السنة في هذه الصفات أن تمر كما جاءت بغير تكييف" فبيّن الداني أن إثبات الصفات دون البحث في كيفيتها هو مذهب السلف، ولم يقل رحمه الله "أن تمر كما جاءت بغير معنى" فدلّ أن التفويض السلفي تفويض كيف لا تفويض معنى.

3. إثباته للصفات الخبرية والفعلية وإجراؤها على ظواهرها قال أبو عمرو: "فأخبر جل ثناؤه أنه ذو الوجه الباقي بعد تقضي الماضيات" و " واليدين: على ما ورد من إثباتهما في قوله تعالى مخبراً عن نفسه في كتابه: {وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم} الآية، وقال عز وجل: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي}، وليستا بجارحتين، ولا ذواتي صورة. وقال تعالى: {والسموات مطويات بيمينه}، وتواترت بإثبات ذلك من صفاته عن الرسول صلى الله عليه وسلم وقال: ((كلتا يديه يمين)): يعني صلى الله عليه

وسلم أنه لا يتعذر عليه بأحديهما ما يتأتى بالآخرى[41]" وقال أيضا في الاستواء: "فقال تعالى: {الرحمن على العرش استوى}، واستواؤه عز وجل: علوه بغير كيفية، ولا تحديد، ولا مجاورة ولا مماسة"[42] فجعل الاستواء العلو وهو ظاهر اللفظ ولم يجعله مستوليا على العرش، عكس الأشاعرة الذين يرون أن الأخذ بظواهر نصوص الصفات كفرا، قال السنوسي الأشعري: (أصول الكفر ستة: ...) فذَكَرَ خمسة أصول ثم قال في الأصل السادس للكفر: "والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة عملا بظاهر قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} {أأمنتم من في السماء} {لما خلقت بيدي} ونحو ذلك"[43]

وسبب تكفيرهم لمن يأخذ بظواهر النصوص أنهم يرون ذلك تشبيها، وتشبيه الله بخلقه كفر، وهم ينزّهون الله تعالى عن مشابهة خلقه، والحق أن إجراء النصوص على ظاهرها ليس تشبيها، ذلك أنّ "ما من شيئين إلا و بينهما قدر فارق و قدر مشترك"[44] فقولنا لفظة (يد) مجردة عن الإضافة معناها اللغوي معروف مشترك بين كل من له يد، فمن أبطل المعنى المشترك يكون كمن أبطل حقيقة اليد، ومن أثبت المعنى المشترك يكون مثبتا لحقيقة اليد دون إضافتها لأحد، فعند إضافة لفظة (اليد) لشيء ما نكون قد أضفنا القدر الفارق إلى المعنى المشترك، فقولنا (يد محمد) فبالإضافة يصير لنا معنى مشترك الذي هو حقيقة اليد ومعنى فارق هو يد إنسان (الكيفية)، أما عند قولنا (يد الله) فبالإضافة يصير لنا معنى مشترك الذي هو حقيقة اليد ومعنى فارق هو يد الله (الكيفية) إلا أن كيفية يد إبراهيم معلومة عندنا، وكيفية يد الله معلومة له سبحانه مجهولة عندنا، "فمَن نفى القدر الفارق فقد مثّل و مَن نفى القدر المشترك فقد عطّل فالممثِّل يعبد صنما و المعطِّل يعبد عدما"، فلا يسمى الرجل مشبِّها الله تعالى بخلقه حتى ينسب القدر الفارق الخاص بالمخلوق للخالق، كقوله يد الله كيدي مستعملا قياس التمثيل[45] أو يد الله كيد المخلوق مستعملا قياس الشمول، ومَن زعم أن مثبت الصفات مشبِّه، فأركان التشبيه أربعة: المشبَّه و المشبَّه به ووجه الشبه وأداة التشبيه، فقولنا لله يد حقيقة لا مجازا، فيقال لمدّعي التشبيه أين المشبّه به في هذا الكلام؟ فإذا عجز عن الجواب عُلم أن قولنا لله يد ليس تشبيها حقيقيا، إنما هو تشبيه وهميّ غير موجود إلا في أذهان الأشاعرة، فأرادوا تنزيه الله عن هذا العدم (التشبيه الوهميّ) فحرفوا بالتأويل وعطلوا بالتفويض طبقا لقاعدتهم الباطلة:

كل نصّ أوهم التشبيه أوله أو فوض ورم تنزيه

قال أبو الحسن الأشعري خلال مناقشته لمنكري صفة اليد لله تعالى على الحقيقة: "حكم كلام الله تعالى أن يكون على ظاهره وحقيقته، ولا يخرج الشيء عن ظاهره إلى المجاز إلا بحجة"[46]، وهو ما قاله القاضي أبو يعلى: "واعلم أنه لا يجوز ردّ هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه

الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها"[47]، وابن عبد البر: "أهل السنة مجموعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن مَن أقر بها مشبّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود"[48] وغيرهم من الأئمة، فهذا إجماع أهل السنة على ترك التأويل والتفويض (المعنوي) وإجراء النصوص على ظاهرها وحقيقتها، والداني منهم لا يخالفهم قيد أنملة.

- **المبحث الثالث: شبه واعتراضات وأجوبتها.**

ولقد ادعي أن الداني موافق لعقيدة الأشعرية لقوله بالنظر واشتراطه تواتر الخبر ولتأويله لبعض الصفات وقوله بالتفويض واستعماله لاصطلاحات المتكلمين. والجواب عن هذه الاعتراضات والشبه وفق ما يلي:

- **المطلب الأول: موافقته لعقيدة الأشعرية في النظر اشتراطه تواتر الخبر وجوابه.**
- الفرع الأول: موافقته لعقيدة الأشعرية في النظر

قوله بالنظر: قال أبو عمرو الداني " إن أول ما افترضه الله تعالى على جميع العباد إذا بلغوا حد التكليف النظر في آياته والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته، إذ كان تعالى غير معلوم باضطرار، ولا مشاهد بالحواس، وإنما يعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة الظاهرة، والبراهين الباهرة]"[49] وقوله " في نظائر لذلك من الآي الدالة على وجوب النظر والاستدلال"[50].

فالجواب عن هذا أن الداني إنما يقصد النظر في الموجودات للدلالة على الخالق سبحانه وهو المسمى عند علماء السلف دليل الفطرة أو دلالة اللزوم وهو استدلال بديهي يستوي فيه العالم والجاهل كما نقل عن ذلك الأعرابي لما سئل بما عرفت ربك؟ فَقَالَ البعرة تدل على الْبَعِير وآثار الخطى تدل على الْمسير فسماء ذَات أبراج وَأَرْض ذَات فجاج كَيفَ لَا تدل على الْعلي الْكَبِير[51]، وليس النظر الكلامي الفلسفي الذي لا يستطيعه إلا خواص الناس.

- الفرع الثاني: موافقته لعقيدة الأشعرية في اشتراطه تواتر الخبر وجوابه

قوله باشتراط التواتر حيث قال في وافيته:

- " وتواترت بإثبات ذلك من صفاته عن الرسول صلى الله عليه وسلم".
- ومن قولهم: أن الله سبحانه وتعالى يتجلى لعباده المؤمنين في المعاد، فيرونه بالأبصار على ما نطق به القرآن، وتواترت به أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم".

الجواب: من وجهين:

1. استدلاله بأخبار الآحاد في وافيته في مسائل الاعتقاد كما تقدّم ذكر نماذج منها.
2. ذكره للتواتر ليس من باب الشرطية وإنما يذكره اتفاقا، إنْ وُجد.

- **المطلب الثاني: موافقته لعقيدة الأشعرية في تأويله لبعض الصفات والتفويض وجوابه**
- الفرع الأول: موافقته لعقيدة الأشعرية في تأويله لبعض الصفات وجوابه

قولهم إن الداني يقول بالتأويل على الطريقة الأشعرية، فبعدما ذكر حديث النزول قال: "وقال بعض أصحابنا: ينزل أمره تبارك وتعالى"[52].

والجواب أن الداني ذكر أولا مذهب السلف "ومن قولهم: إن الله جل جلاله وتقدّست أسماؤه: ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا في الثلث الباقي من الليل، فيقول: ((هل من داع يدعوني فأستجيب له، وهل من سائل ... ونزوله تبارك وتعالى كيف شاء، بلا حد، ولا تكييف، ولا وصف بانتقال، ولا زوال" ثم نبّه على قول المتكلمين، فقال " وقال بعض أصحابنا" وهذا لا يدل على أنه على مذهبهم في تأويل النزول، بل تقديمه للقول الأول يدل على ترجيحه عدم التأويل.، وهو ما عقّب به بعدُ بقول مكحول والزهري: أمر الأحاديث كما جاءت، وبِبَيان منهج السلف "وهذا دين الأمة، وقول أهل السنة في هذه الصفات أنْ تُمَرَّ كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد، فمن تجاوز المروي فيها وكيف شيئاً منها ومثلها بشيء من جوارحنا وآلتنا فقد ضل واعتدى، وابتدع في الدين ما ليس منه، وخرق إجماع المسلمين، وفارق أئمة الدين". فتبيّن أن الداني لا يؤول الصفات عكس الأشاعرة، فكيف يُنسب إليهم؟ ومن أقوى الحجج عدم وجود مثال واحد على التأويل عند الداني.

وهَبْ أننا وجدنا نصا صريحا لأبي عمرو يؤوِّل فيه صفة ما، فالتأويل تأويلان: تأويل سلفي[53] وتأويل كلامي أشعري. فقولنا مثلا "يد الله فوق أيديهم"[54] يؤيدهم وينصرهم ويحفظهم مع إثبات صفة اليد لله تعالى فهذا تأويل سلفي لأنه لا يعود على أصل النص بالإبطال، فهو إثبات الصفة وزيادة (لوازمها)، أما التأويل الأشعري فهو يبطل أصل الصفة لذلك يسمّيه بعض العلماء تحريفا. والداني لو قدّر إن وُجد عنده تأويل فهو من قبيل التأويل السلفي تأويل مع إثبات وليس تأويلا مع إبطال، كما يقول: " فنص سبحانه على إثبات أسمائه وصفات ذاته، فأخبر جل ثناؤه أنه ذو الوجه الباقي..."[55] وأيضا "وتواترت بإثبات ذلك من صفاته"[56].

- الفرع الثاني: موافقته لعقيدة الأشعرية في التفويض وجوابه

قولهم إن الداني الذي أنكرتم أن يكون مؤولا أشعريا، فالأشاعرة على مذهبين التأويل أو التفويض. فإن لم يكن مؤولا فهو يفوِّض معاني الصفات على طريقة الأشاعرة.

والجواب أن الداني رحمه الله يفوض الكيف لا المعنى موافقا طريقة السلف الصالح كما تقدّم.

- الفرع الثالث: موافقته لعقيدة الأشعرية في استعماله اصطلاحات المتكلمين وجوابه.

قولهم إن مما يرجّح أشعرية أبي عمرو الداني استعماله لاصطلاحات المتكلمين: كالنظر، والاستدلال، والقديم وغيرها.

الجواب من وجوه:

1. أن بعض الاصطلاحات عامة لا تخص فرقة بعينها، ومحتملة لمذهب السلف وللأشاعرة.
2. الإخبار عن الله تعالى بالقديم تسامح فيه أهل السنة لأن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، أما تسمية الله بالقديم فلا يجوز لأن أسماء الله تعالى توقيفية.
3. أن الداني رحمه الله لما كانت البيئة التي عاش فيها والاختلاط بالأشاعرة جعله يتأثر ببعض كلامهم، ويستعمل بعض ألفاظهم، فهذا من التأثر بالبيئة لا أنه على مذهبهم وطريقتهم.
4. أن الداني رحمه الله استعمل الكثير من اصطلاحات السلف، بل والعبارات الصريحة في تقرير معتقدهم، بل وافقهم في أصولهم وفروعهم، فالأولى نسبته إليهم.

وبهذا الاستقراء لعقيدة الداني من كتاب الوافية والأرجوزة المنبهة وعرضها على أصول العقيدة السلفية والأشعرية يستطيع المنصف بلا ريب أن ينفي أشعرية الداني المزعومة ويثبت سلفيته الظاهرة، ويتيقن المرتاب أن الداني موافق للعقيدة السلفية أصولا وفروعا، وليس بينه وبين الأشعرية إلا الخير والإحسان[57]، ولعلنا نسمع من أشاعرة زماننا في قادم الأيام إنكار نسبة كتاب الوافية لأبي عمرو الداني كما أنكروا نسبة كتاب الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري.

خاتمة:

- أصول العقيدة السلفية ثلاثة: تقديم النقل على العقل مطلقا، قبول خبر الآحاد في العقيدة، وجوب إجراء النصوص على ظواهرها وحقيقتها دون تأويل أو تفويض معنى.
- أصول العقيدة عند الأشاعرة ثلاثة أصول: تقديم العقل على النقل عند التعارض، عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في باب العقيدة، وجوب تأويل النقل أو تفويض المعنى ليتفق مع العقل.
- مآخذ العقيدة عند أبي عمرو الداني: دليل الفطرة، ودليل الكتاب والسنة والتزامه مذهب السلف واعتزازه به.
- مذهب أبي عمرو الداني في التأويل عدم التأويل أو تأويل مع إثبات وليس تأويلا مع إبطال.
- مذهب أبي عمرو الداني في التفويض أنه يفوّض الكيف لا المعنى.
- أبو عمرو لا يوجب النظر على مذهب المتكلمين، وإنما هو دليل الفطرة.
- أبو عمرو لا يشترط تواتر الأخبار في مسائل الاعتقاد.
- أبو عمرو الداني سلفي العقيدة.

هذا ما تيسر إعداده، فالحمد لله أولا وآخرا على توفيقه وعظيم نعمه، وصلى الله وسلم على نبيه الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

الهوامش:

---

[1] سورة الأنفال: 42.

[2] الاعتصام إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م ج2/ص844 ونصّه: " فَالْحَاصِلُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْعَقْلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُ مِنَ التَّقَدُّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، بَلْ يَكُونُ مُلَبِّيًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ. ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لِلصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَعَلَيْهِ دَأَبُوا، وَإِيَّاهُ اتَّخَذُوا طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ فَوَصَلُوا. وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ سَيْرِهِمْ أَشْيَاءُ: مِنْهَا: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ أَقَرُّوا وَأَذْعَنُوا لِكَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُصَادِمُوهُ وَلَا عَارَضُوهُ بِإِشْكَالٍ. وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَنُقِلَ إِلَيْنَا كَمَا نُقِلَ إِلَيْنَا سَائِرُ سِيَرِهِمْ وَمَا جَرَى بَيْنَهُمْ مِنَ الْقَضَايَا وَالْمُنَاظَرَاتِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَمَّا لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ آمَنُوا بِهِ وَأَقَرُّوهُ، كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ وَلَا نَظَرٍ. كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: الْكَلَامُ فِي الدِّينِ أَكْرَهُهُ، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ بَلَدِنَا يَكْرَهُونَهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ، نَحْوَ الْكَلَامِ فِي رَأْيِ جَهْمٍ وَالْقَدَرِ، وَكُلِّ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ".

[3] أساس التقديس الرازي 606هـ تحقيق أحمد حجازي السقا مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة 1406هـ -1986م. ص 220 ونصّه: "لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها" ومعالم أصول الدين 25.

[4] أساس التقديس ص 215 ونصّه: "أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز".

[5] أساس التقديس ص 221 ونصّه: "... ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم نُجوز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى. فهذا القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات".

[6] الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات عثمان بن سعيد بن عثمان الداني الأموي القرطبي المقرئ المعروف بأبي عمرو الداني371 - 444 هـ دراسة وتحقيق: دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد – الكويت الطبعة الأولى1421 هـ - 2000 م) ص138.

[7] كتاب العين المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال ج7/ص418.

[8] إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) المحقق: عبد الله الجبوري دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ص58.

[9] أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) ج2/ص.28

[10] مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ) دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث ج1/ص203.

[11] معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، ج3/ص578.

[12] القائد إلى تصحيح العقائد لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف الرياض الطبعة الأولى1427 هـ - 2007 م، ص 41 و42.

[13] صحيح البخاري كتاب الأنبياء باب: {أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم} 3296.

[14] الدر الثمين والمورد المعين 34.

[15] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 254.

[16] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 129.

[17] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 234.

[18] صحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه [758]

[19] العرش وما رُوِي فيه 433 و"سلسلة الأحاديث الصحيحة": رقم 109.

[20] صحيح البخاري 7005 وصحيح مسلم 1016.

[21] صحيح مسلم كتاب الإيمان باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن 118.

[22] صحيح البخاري 3035 وصحيح مسلم 164.

[23] مسند أبي يعلى 2329 والمستدرك على الصحيحين 3840.

[24] صحيح البخاري 5415 وصحيح مسلم 2261.

[25] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 138.

[26] الأرجوزة المنبهة 177.

[27] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 130.

[28] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 134.

[29] الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة 111/7 وإبطال التأويلات لأخبار الصفات 50 والحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة 473/1.

[30] أساس التقديس ص21.

[31] مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي دار الحديث سنة الطبع 1429هـ /2006م، مادة (أول) ص 25.

[32] سورة آل عمران الآية 7.

[33] تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج 2/ص9.

[34] أخرج شطره الأول البخاري كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء 143 ومسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنه 2477 ,واللفظ بتمامه أخرجه أحمد 2393

[35] الحدود في الأصول للإمام الحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي تحقيق نزيد حماد دار مؤسسة الزعبي ط1 1393هـ/ 1973م، ص 48.

[36] مفتاح الوصول لبناء الفروع على الأصول لمحمد بن أحمد المالكي التلمساني تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار الرشاد الحديثة ط1 1430هـ/2009م، ص .84

[37] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 254.

[38] تفويضهم للكيف هو إنكاره.

[39] الرسالة الوافية أبي عمرو الداني 130.

[40] طريقة السلف التفصيل في الإثبات والإجمال في النفي، لذلك لا يُقبل من الداني هذا التفصيل في النفي، فيغني في النفي قوله تعالى: "ليس كمثله شيء".

[41] الرسالة الوافية أبي عمرو الداني 122.

[42] الرسالة الوافية أبي عمرو الداني 130.

[43] حاشية الدسوقي على أم البراهين لمحمد الدسوقي مطبعة دار إحياء الكتب العربية ص218.

[44] بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية مجموعة من المحققين الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ، 516/2 ومجموع الفتاوى 69/3 ودرء تعارض العقل والنقل 83/5 والتدمرية 116.

[45] إبطال التأويلات لأخبار الصفات للقاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، غراس للنشر والتوزيع – الكويت الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، ج1/ص45 ونصّه: " وقد أنكر أحمد التشبيه، فقال في رواية حنبل: المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه".

[46] الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) المحقق: د. فوقية حسين محمود دار الأنصار – القاهرة الطبعة: الأولى، 1397، ص139.

[47] إبطال التأويلات لأخبار الصفات 43/1.

[48]التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (ط11، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1967م) (7/ 145).

[49] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 118.

[50] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 119.

[51] إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد لابن الوزير ص52.

[52] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 135.

[53] سميته تأويلا تنزّلا من باب المشاكلة، وإلا فالتأويل الاصطلاحي الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره مع إلغاء المعنى الظاهر، فالسلف لا يقولون به ولا يُلغون المعنى الظاهر.

[54] سورة الفتح الآية 10.

[55] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 122.

[56] الرسالة الوافية لأبي عمرو الداني 122.

[57] مثل مغربي يقال للقطع بنفي الصلة بين الشيئين.